(فهرست لرسالة البسملة للخادمى)

١	اما النظر من حيث اللغة	٣
٢	واما من حيث الوضع	١٠
٣	واما من حيث الاشتقاق	١٤
٤	واما من جهة الصرف	١٩
٥	واما من جهة النحو	٢٤
٦	واما من جهة المعانى	٣١
٧	واما من جهة البيان	٣٩
٨	واما من جهة البديع	٤٣
٩	واما من جهة الكلام	٤٧
١٠	واما من جهة الاصول	٥١
١١	واما من جهة المنطق	٥٧
١٢	واما من جهة الآداب	٦٢
١٣	واما من جهة الفقه	٦٤
١٤	واما من حيث التفسير	٦٨
١٥	واما من حيث الاسناد	٧٢
١٦	واما من حيث القرآن	٧٣
١٧	واما من حيث الحديث	٧٦
١٨	واما من حيث التصوف	٧٨

(معارف نظارت جليله سنك ٤ مايس سنه ٣٠٣ تاريخ)

(و ١٨٧ نومرولى رخصت نامه سيله مطبعهٔ عامره ده)

(طبع اولنمشدر)

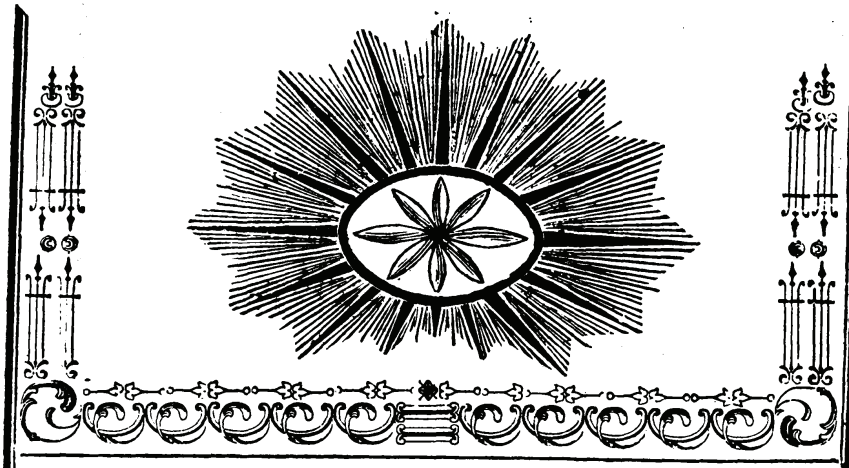

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بسم الله الذى جعل البسملة شريعة للافتتاح * الرحمن الذى جعلها الوصول كل بركة هى المفتاح * الرحيم الذى جعلها القاصد كل خير النجاح * وبحمده الذى جعلها مفتاحا لكنوز الكتاب * وجناحا الى حل رموز الخطاب * و بصلوة من اجرى رحيق البركة من منبعها * مع آله الذين اجمعوا فى اخذ الحكمة من معدنها (وبعد) فيقول ابو سعيد محمد الخادمى * جعله لسنة حبيبه من اول الخادمى * ومما يشينه من اذل الهادمى * هذه خزائن الجواهر * ومخازن الزواهر * دقيقة عجائب اسرارها * رقيقة غرائب ازهارها * حاوية لفرائد العقليات * جامعة لفوائد النقليات * لم يأت بمثلها الاعصار * ولم يسمح الى الآن الادهار * على البسملة التى هى لفواتح الآيات مفتاح * ولبركة كل فن مصباح * كاشفة عن كنوز جواهرها * باسطة عن رموز فواخرها * فائحة عن مسكيات ابكار افكارها * لائحة عن عنبريات نتايج انظارها * حاوية لمهام علوم الاوائل والاواخر * كافلة عما احتاج اليه الاكابر والاصاغر * مغبون من ذهل عن شراء مثل هذه الجوهر الفاخرة * والدرر للابحار الزاخرة * مع ان الثمن يسير * والوصول

اليها غير عسير * تدخر مهر العروس ممالك المقاصد * ونيلا لفتح قلاع يتجه اليه كل قاصد * والمبتدئ فيها يكون منتهيا * والمنتهى مبتدأ * لانه ماس عالم ابكار خرائدها * ولا عارف ازهار فوائدها * وكل متحاب فى الله من الاخوان * يقبلها هدية مزيدة لود الخلان * وهو المقصود من وضع القلم * والاصل الى هذا الشان فى رفع القدم * ولا يلوم مما فيه من العيب والخطر * ولا يغير اعتقاده اذ السلامة امر يعز على البشر * فان كتاب الرجل بيان عقله * وترجمان قدر فضله * لعل الله تعالى يصون من عائب محجوب * او غائب مسلوب * فمن ثقل عليه الجميع * فعليه ماتشتهى من الصنيع * لان لكل اناس مأربهم * روعى فيه لكل قوم مشربهم * لان النظر على هذه الكلمة الجليلة من حيث جميع العلوم * مراعيا فيه الى مراتب احوال الفهوم * اما النظر من حيث اللغة فالذى هو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث معانيها الاصلية فهو ان باء البسملة (قال فى القاموس الباء حرف جر للالصاق حقيقيا امسكت بزيد ومجازيا مررت به (وللتعدية ذهب الله بنورهم (وللاستعانة كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومنها باء البسملة (وللسببية وكلا اخذنا بذنبه (وللمصاحبة اهبط بسلام (وللظرفية ولقد نصركم الله ببدر (وللبدل فليت لى بهم قوما اذا ركبوا (وللمقابلة اشتريته بالف (وللمجاوزة كعن وقيل مختص بالسؤال فاسئل به خبيرا اولا يختص نحو يوم تشقق السماء بالغمام (وللاستعلاء من ان تأمنه بقنطار (وللتبعيض عينا يشرب بها عباد الله (وللقسم اقسم بالله (وللغاية احسن بى (وللتوكيد وهى الزائدة ويكون زيادته واجبة كاحسن بزيد اى احسن زيدا وغالبة وهى فى فاعل كفى بالله شهيدا انتهى ملخصا (فهذا ظاهر فى ان الباء مشترك بين هذه المعانى فهو موضوع لكل واحد من هذه المعانى (وقيل

عن سيبويه انه لم يذكر له معنى غير الالصاق فباقى المعانى مجاز عنده (وقيل ان جميع معانيه لا يفارق الالصاق والتفصيل مذكور فى مغنى اللبيب ونحوه (فان قلت ان مثل هذه المباحث بحث نحوى فاوجه ذكرك فى اللغوى (قلت وجهه بحث اهل اللغة عنه كصاحب القاموس وانه يجوز ان يكون مسئلة واحدة جزأ عن علمين مختلفين باعتبارين مختلفين فكون هذه المباحث من اللغوية بالنظر الى ذواتها ومفرداتها وكونه من النحوية بالنظر الى تركب الكلام منها ووقوعها فى التراكيب * والاسم ما ابان عن مسمى قال فى القاموس سما سموا ارتفع فهذا مناسب لمذهب البصريين من انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على مسماه فيرفعه ويظهره وعند الكوفيين من الوسم سيأتى تفصيله فى المباحث الصرفية ان شاء الله تعالى وفيه خمس لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بكسر السين وقيل من قال سم بضم السين اخذه من سموت ومن قال بكسر السين وضمها اخذه من سميت اورد عليه انه غريب ودفع ان قائله احمد بن يحيى وهو جليل القدر ثقة فيما نقل (والخامس مثل هدى واورد عليه امر لا يحمله لمقام وهو احد الاسماء العشرة التى ابتدئ فى اوائلها بهمزة الوصل وهى اسم واست وابن وابنم وابنة وامرأ وامرأة واثنان واثنتان وايمن فى القسم والاصل فى هذه الهمزة ان تثبت خطا كغيرها من همزات الوصل لكن تحذف ههنا اى فى اضافة الاسم الى الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال (وقيل لتوفيق الخط واللفظ وقيل لاحذف اصلا وذلك لان الاصل سمم او سم بكسر السين او ضمها فلما ادخلت اسكنت السين تخفيفا لانه وقعت بعد الكسر كسرة او ضمة وهذا حكاه النحاس وهو حسن واو اضيف الى غير الجلالة تثبت نحو باسم الرحمن قال ابو البقاء او قلت لاسم الله او باسم ربى اثبت الالف ونحوه ما اضيف الى غير الجلالة من اسماء الباري وقيل هذا الحذف مختص بما فى الابتداء واما فى الوسط فلا نحو قوله تعالى (اقرأ باسم ربك اسم ربك) وفيه نظر لما عرفت

ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فاطو * الله قال فى القاموس اله الاهة والوهة والوهية عبد عبادة ومنه لفظ الجلالة واختلف فيه على عشرين قولا الى آخر ماقال فلفظ عربى كما هو عند عامة اهل العربية ونقل عن ابى زيد البلخى انه سريانى اذا صله لاها فعربه العرب. فقالوا الله وقيل عبرانى وعلى الاول علم عند الاكثرين كخليل وسيبويه قيل هو مختار الاصوليين والشافعى والفقهاء واكثر الاشعرية لكن الاكثر على كونه من الاعلام الموضوعة (وقيل من الاعلام الغالبة (قال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف الاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا واستدل صاحب الكشاف على كونه علما اصليا بانه يوصف ولا يوصف به تقول اله واحد ولا تقول شئ له وايضا انه لابد لصفاته تعالى من موصوف تجرى عليه ولو جعلت كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال يرد على الاول ان عدم الوجدان لا يصلح حجة على عدم الوجود فان اريد الاستقراء التام فغير مسلم وان الناقص فليس بمفيد الا ان يدعى كفاية الظن فى المقام وانه يجوز ان يقال ذات له اى معبود ولا بد من الحكم بامتناعه من حجة نعم الكلام فى الجلالة وهذا ليس ذلك فافهم (واورد على الثانى بان المحال قيام الصفات بدون الذات لا قيام الصفات بدون علم موصوف وانت تعلم انه لابد لهذا الذات من اسم تجرى عليه احكام اللفظ كالنعت النحوى وعلى كونه من الاعلام الموضوعة قيل منقول وقيل مرتجل وعلى الثانى قيل غير مشتق لحسن الادب وقيل مشتق فافترقوا ورقا كثيرة سيذكر ان شاء الله تعالى فى المبحث الاشتقاقية (وقيل انه ليس بعلم بل صفة واستدل عليه ان ذاته تعالى لا يعرف كنهها فلو له اسم لزم ان يعرف مسماه تعالى كنهها وان العلم قائم مقام الاشارة وذا ممتنع فى حقه تعالى ولا يخفى ان لزوم

دلالة الاسم على كنه المسمى ليس بلازم بل يجوز كفاية المعرفة الاجمالية على ان المسمى اذا كان هو الله نفسه كما هو المنصور فلا اشكال وايضا قيام العلم مقام الاشارة ليس بمسلم فى حقه تعالى منشاؤه قياس الغائب على الشاهد وانه ان اريد الاشارة الحسية فلا نسلم القيام المذكور لما مر وان العقلية فلا نسلم الامتناع (وقيل انه اسم لمفهوم كلى منحصر فى فرد لانه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له فليس بعلم لان مفهومه ليس بجزئى واورد انه لو كان كذلك لزم ان لا يفيد الكلمة الطيبة توحيدا واجمعوا على افادته واورد ايضا انه لو كان علما لامتنع حمل الاحد عليه (وقد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (قل هو الله احد) الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد فى انه احد لا اثنان ولو اعتبر مفهوما كليا الصح بلا اشكال ورد انه يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد فى وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد * ثم انهم قالوا فى لفظ الله سبع خواص لا يوجد فى غيره احدها ان جميع الاسماء ينسب اليه ولا ينسب هو الى شئ قال الله تعالى (ولله الاسماء الحسنى) وثانيها انه لم يسم به احد من الخلق بخلاف سائره قال الله تعالى (هل تعلم له سميا) لكن ينبغى ان يستثنى الرحمن وثالثها حذفوا ياء النداء من اوله وذادوا ميما مشددة فى آخره فقالوا اللهم فى يا الله بخلاف سائره (ورابعها انهم التزموا الالف واللام عوضا عن همزة ولم يفعل ذلك لغيره (وخامسها انهم قالوا يا الله خاصة بقطع همزته (وسادسها انهم جمعوا بين ياء النداء ولام التعريف فيه دون سائره الا فى الضرورة قال الشاعر ❊ يا التى تيمت قلبى ❊ وانت بخيلة بالوصل عنى ❊ وسابعها تخصيصهم اياه بالقسم (الرحمن الرحيم اعلم ان ال على ثلثة اوجه) احدها اسم موصول بمعنى الذى

وفروعه وهى الداخلة على الصفات كاسمى الفاعل والمفعول وقيل موصول حرفى (والثانى حرف تعريف قيل موضوعة للعهد فقط وقيل له وللجنس وقيل لهما وللاستغراق وقيل لهذه الثلثة وللعهد الذهنى لكن ماعليه المحققون كونها للعهد وللجنس وكل منهما ثلثة فالعهد اما لكون مدخولها معهودا ذكريا سواء كان مفردا اوتثنية اوجمعا معرفة اونكرة عين الاول اوغيره نحوه قوله تعالى (يأتوك بكل ساحر عليم فجمع السحرة) وضابطهذا ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ومنه مايكون ذكره وتقدمه معنى كقوله تعالى (وليس الذكر كالانثى) اومعهودا ذهنيا نحو قوله تعالى (اذهما فى الغار) اومعهودا تقديريا ان لم يتقدم لفظا ومعنى بل تقدم ذكره تقديرا اوحكما وذلك اما لكونه حاضرا نحو (اليوم اكملت لكم دينكم) وكذا كل مايقع بعد اسم الاشارة اوای فى النداء اواذا الفجائية اوفى الزمان الحاضر نحو الآن كذا فى الاتقان عن ابن عصفور (واما لكونه معلوما للمخاطب حقيقة اوادعاء نحو خرج الامير واما الجنس فاما لاستغراق الافراد لغوية نحو الغيب يعلمه الله اوعرفية نحو الصاغة مؤتمرون بامر الامير وهى التى يخلفها كل حقيقة ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها نحو (ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنو) ووصفه بالجمع نحو (او الطفل الذين لم يظهروا) واما لاستغراق خصائص الافراد وهى التى يخلفها كل مجاز مثل (ذلك الكتاب) ای الكتاب الكامل فى الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة واما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس وهى التى تدخل على المعرفات اوالتى تدخل على الاشياء التى يراد اجراء الاحكام على ماهيتها نحو (وجعلنا من الماء كل شئ حى) والرجل خير من المرأة (وجعل بعضهم العهد الذهنى قسما من الجنس والثالث زائدة وهى قسمان (الاول لازمة وهى خمس الاولى الغلبة هى استعمال

اللفظ العام فى بعض افراده بحيث يرجع اليه عند الاطلاق بلا قرينة بل القرينة انما تكون عند ارادة معنى العموم الذى هو المعنى الاصلى وهذه اما تحقيقية ان استعمل اولا فى معنى ثم يغلب على آخر سواء فى اسم كالبيت للكعبة بعد استعمالها فى الغير او فى صفة كالصعق لحو يلدن نوفل بعد كونه صفة لكل من اصابته صاعقة واستعماله فى غيره (واما تقديرية وهى ان لا يستعمل من ابتداء وضعه الى غير ذلك المعنى لكن القياس يقتضى ذلك وهذه ايضا اما فى اسم كلفظة الله على مذهب من قال كان اصله الاله لانه وان اقتضى القياس صحة اطلاقه على غيره تعالى كاصله لان الاله اسم لمعبود بحق او باطل الا انه لم يطلق الا عليه تعالى (وقال بعضهم انه وصف فى اصله ثم غلب عليه حتى صار كالعلم ثل الثريا فاجرى مجرى العلم فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم المشاركة بالغير او فى صفة كالرحمن فانه وان اقتضى القياس استعماله فى غيره تعالى الا انه لم يستعمل (والثانية الوضع مع اللام سواء كان بالارتجال كالآن عند بعض والبتة او بالنقل سواء كان من اسم كالعباس او صفة كالحارث او مصدر كالفضل (الثالث الجبر عما ذهب فى العلمية كما فى مثنى علم شخص او جنس غير مشترك كالزيدين (والرابع الفرق بين اعلام الناس واعلام البهائم كفلان وفلانة للانسان والفلان والفلانة للبهيمة (والخامس دفع التوهم كالذى فانه اذا لم تكن لازمة ونزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف (واما الثانى من قسمى الزائدة فغير لازمة وهو فيما عدا ما ذكر كالواقعة فى الحال لان الاصل فيه التنكير قيل منه قوله تعالى (ليخرجن الاعز منها الاذل) بفتح الياء اى ذليلا (فائدة) جاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك (فان الجنة هى المأوى) والمانعون يقدرون له واجاز الزمخشرى نيابتها

عن الظاهر ايضا وخرج عليه وعلم آدم الاسماء كلها فان الاصل اسماء المسميات كما في الاتقان (ثم اعلم انهم قالوا الرحمة في اللغة الرأفة والانعطاف وقيل ارادة الخير وقيل رقة يقتضي الاحسان الى المرحوم وقد يستعمل في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وتمام الكلام في جهة البيان ان شاء الله تعالى (قال في القاموس الرحمة ويحرك رقة والمغفرة والتعطف كالمرحمة والرحم بالضم وبضمتين كسمعه ورحم عليه ترحيما وترحم (ثم ان لفظ الرحمن لا يستعمل الا باللام او الاضافة واما قول الشاعر في مسيلمة الكذاب * وانت غيث لورى لازلت رحمانا * فمحمول على تعنتهم او على الشذوذ كما في الدر المصون اقول لا بعد ان يقدر فيه اللام كما قيل في سمع من قوله سلام عليكم بلا تنوين او يقدر مضاف اليه والا ينقض القاعدة الحصرية المذكورة بحر ما ورد في الادعية يا رحمن يا رحيم قال في الدر ايضا ومن غريب ما نقل فيه انه معرب ايس بعربي الاصل وانه بالحاء المعجمة قاله ثعلب والمبرد ورده الجعبري في شرح الشاطبية بعد نقله عن ثعلب بوضوح لاشتقاق لكن لا يخفى انه يكاد ان يكون دعوى بداهة في محل نزع لاسيما القائل من كبار ائمة العرب فلا بد في الرد من بيان صحيح ودليل صريح وقد قال في الاتقان ايضا ان الرحمن عبراني عند المبرد واصله بالحاء المعجمة ولم يورد عليه بشيء بل ابقاه وقرره قالوا يعرف اللفظ الغير العربي بنقل الائمة وبمخالفة هيئات الاسماء العربية فليتأمل (خاتمة) الباء الجارة ان كان معناها الالصاق فقط تكون منفردة وان للالصاق ولغيره تكون مشتركة فحينئذ لو كان بعض المعاني ضد الآخر كما يتوهم بين الالصاق والمجازة تكون من قبيل الاضداد كالجون للابيض والاسود وتكون مرادفة بمثل في وعن على وجه (تنبيه) ان كان اللفظ لواحد موضوعا بازاء معنى واحد فمفرد وان بازاء معان متعددة فمشترك فان كان بعض

المعانى ضد الآخر فاضداد وان كان اللفظان موضوعين لمعنى واحد فمترادفين وان لمعنيين فمتباينان كالاسد والحمار وعلى الاول ان لم يكن المعنى الواحد مشخصا بل كليا بان استوت افراده فى مفهومه فمتواطئ وان تفاوتت فمشكك كالبياض فى الثلج والعاج ثم هذه الجارة مباينة للفظ الاسم والاسم متواطئ ان كان مشتركا معنويا بين نحو علم الشخص واسم الجنس واللقب لكون المعنى الذى هو ما ابان عن مسمى كليا صادقا على هذه الافراد متساويا وان فرضت التفاوت بينها فمشكك والاسم مع الجلالة متباينان والجلالة فى نفسها منفردة ومع الرحمن وكذا مع الرحيم والرحمن مع الرحيم اما مترادفان او غير مترادفين وسيأتى تمام الكلام ان شاء الله تعالى (واما من حيث الوضع الذى هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع من حيث العموم والخصوص ومن حيث الشخصية والنوعية فاعلم اولا انه اى الوضع (اما اعتبر لفظه جزئيا) اى يعتبر اللفظ بخصوصه ونفسه كزيد وانسان وهذا (او اعتبر كليا) بان يكون مثلا بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كيفيته كذا فهو بمعنى كذا كالمشتقات والمركبات والمجازات والافعال (وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كقوله كل صيغة فاعل فهو لمن قام به الفعل ونحو كل اسم لحق آخره الف ونون فهو تثنية ونحو كل لفظ مع القرينة لتعلق موضوعه الاول فيدخل فيه المجاز (الاول وضع شخصى والثانى نوعى وعلى التقديرين اما ان يكون المعنى جزئيا ملحوظا بتلك الجزئية او ملحوظا بما يعم او يكون كليا ملحوظا بالكلية ايضا ولا جائز ان يكون حينئذ ملحوظا بالجزئية فالاول وضع خاص والموضوع له كذلك كالاعلام الشخصية وفى الوضع النوعى كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما وتوضيحه فى حاشية ددده على شرح الزنجانى والثالث وضع عام للموضوع له العام كالانسان للحيوان الناطق وعامة النكرات وفى النوع كوضع عامة المشتقات والثانى الوضع العام

للموضوع له الخاص كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين وحيث مما يتضمن معنى الحرف فانها موضوعة للمعانى الجزئيه بملاحظتها بما يعمها كالغائب المتقدم ذكره والمشار اليه حسا او عقلا ونوع النسبة الحاصلة فى الغير فلفظ هذا موضوع لكل فرد مذكر جزئى مستحضرا بمطلق المفرد المذكر المشار الكلى فهذا الكلى آلة للوضع وهو التحقيق وهو مذهب العلامة العضد لا الموضوع له بشرط الاستعمال فى الجزئيات على انها مجازات متروكة الحقايق كما هو مذهب التفتازانى وفى الوضع النوعى كوضع الافعال فانها موضوعة بالنوع للنسب الجزئية بملاحظة كلية شاملة لها وعرفت مما ذكر من الحق ان عموم الوضع وخصوصه بعموم آلته وخصوصها اذا تقرر هذا فوضع الباء شخصى بوضع عام للموضوع له الخاص لان نفس الباء بخصوصها معناها هنا هو الالصاق المفيد بين مدخولها الذى هو الاسم ومتعلقها الذى هو الابتداء مثلا وقد استحضر هذا الالصاق الجزئى بمطلق الالصاق الكلى العام المشترك بين جميع افراد الالصاق فكون وضعه شخصيا لاعتبار اللفظ حين الوضع على الوجه المخصوص وكونه عاما لكون آلته التى هو مطلق الالصاق عاما وكون الموضوع له خاصا لكون المعنى جزئيا وبهذا لم يكن اسما اذ لو كان المعنى كليا اى مطلق الالصاق كما زعم البعض لكان اسما فالاسم هو الالصاق الكلى المستقل والحرف الالصاق الجزئى الذى هو غير مستقل والحاصل ان الباء لفظ جزئى موضوع لمعنى جزئى وآلة الوضع كلية (والاسم) لفظ جزئى موضوع لما انبأ عن المسمى وملحوظ كذلك فوضعه شخصى بوضع عام للموضوع له العام ومن قال ان لفظ اسم من حيث هو كلى معناه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة فقط غلط غلطين احدهما ان اللفظ

جزئى بل الكلى معناه وثانيهما ان ذلك المعنى ليس بمراد هنا بل لمعنى المراد هنا ماعرفت آنفا والاسم باعتبار اضافته من قبيل الوضع النوعى لدخوله تحت قاعدة قولهم ان كل اسم اضيف الى اسم آخر فيعمل فيه الجر (قال بعض الاساتذة روح الله روحه ان المركبات تامة او ناقصة تقييدية بالوصف او الاضافة موضوعة بالوضع النوعى لصور كلية عقلية على مايفهم من الوشاح وهو لما سب لما ذكره الشريف قدس سره فى تعليقاته على التلويح من ان وضع الالفاظ للصور الذهنية عند ابى حنيفة وللامور الخارجية عند الشافعى رحمهما الله (ولا يخفى ان اول الكلام يرى اختصاص هذا الحكم بالمركبات وآخره شموله بالكل وهو مايقتضيه العقل الصريح ويوافق لظاهر مافهم من تقريرهم ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية العلمية عند بعض وللصور الخارجية المعلومية عند آخر وان اتفق الكل فى ان المقصود بالافادة هو المعلومات ثم انه يشبه ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص (ولفظ الله) علم مشخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات الواجب الوجود بملاحظة صفاته الجزئية الشريفة فالمعنى هو ذاته تعالى والآلهة هى تلك الصفات الجليلة الجزئية فالوضع خاص للموضوع له الخاص من الوضع الشخصى واما عند كون الواضع هو الله فلا آلة لكون الوضع قديما وعلى كون الجلالة سما للمفهوم الكلى فالاشبه انه اسم جنس فمن قبيل الوضع العام للموضوع له العام كانسان ورجل لكن ان اعتبر حين وضع الجلالة لمفهوم الواجب لذاته اشتراط الحضور الذهنى والوحدة الذهنية كما يفهم من عباراتهم فعلم جنس فوضعه كعلم شخص مثلا ان اسامة موضوعة للماهية من حيث هى للحيوان المفترس بشرط الحضور الذهنى والوحدة الذهنية بخلاف اسم الجنس كاسد فهو وان وضع للماهية من حيث هى

لم يعتبر فيه هذا الحضور وان لزمه فالمعنى موجود فيهما ذهنا لكن معتبر فى العلم دون الاسم (فان قيل ان فسر اسم الجنس بالماهية من حيث هى مع قيد الوحدة لا بعينه وهو الفرد المنتشر كما فسر به كيف يكون حال وضعه قلنا يكون مثل لاول لانه كلى ايضا لابهامه بقى ان صفات الواجب لذته كيف تكون جزئية بل الكلية معتبرة فى مفهوم مطلق الصفات فلا يكون الوضع فى الجلالة خاصا (قلنا ولو سلم ذلك يجوز انحصار ذلك المفهوم فى ذاته تعالى ولا ينافى هذا خصوص الوضع وقد قالوا انه قد يكتفى فى العلم بملاحظة المعلم بوجه كلى محصر فيه كما فى تسمية المولود قبل رؤيته (ولفظ الرحمن) اللام فيه على كونها حرفا يقتضى ان يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص لكن لكونها لازمة للكلمة وزائدة كما سبق فى اللغوية يشتبه وضعها لعدم المعنى الموضوع له (ورحمن مشتق من رحم وصفة مشبهة ذات قام به الرحمة وهذه الذات مبهمة فى اصل الوضع فالوضع عام للموضوع له العام من قبيل الوضع النوعى وقد سمعت مردودية قول من قال انه ليس بمشتق فان اريد منه المعنى المجازى كما شير فى اللغوية وسيفصل فى البيانية ان شاء الله تعالى ففيه نوع آخر من النوعية كما شير اليه ثم انه قد عرفت انه لا يستعمل فى غيره تعالى فان لوحظ ذلك عند الوضع يكون من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص (ولفظ الرحيم) اللام فيه من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص البتة (ورحيم اما صفة ايضا او مبالغة وعلى التقدرين فوضعه كوضع رحمن (فان قيل ان وضع المشتقات يشبه ان يكون شخصيا ووضع المضمرات ونحوه فى كون المعنى جزئيا فما وجه كونه كليا لعل وجهه انهم يلاحظون المعنى على الوجه الجزئى فى نوع المضمرات بخلاف المشتقات ولهذا تستعمل المشتقات ابهاما نحو العالم يستحق العطاء وضروب زيد

كذا بدون تعيين الذات وان عرض التعيين فى بعض المواضع نحو زيد ضارب بخلاف نحو المضمر وفيه كلام لايسعه حالنا وقد ظهر لك مما ذكر انه وجد الاقسام الثلثة من الشخصى مع بعض اقسام من النوعى (واما من حيث الاشتقاق) الذى هو علم يبحث فيه عن احوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وله جهتان جهة صدوره عن الواضع وجهة عملنا بالاخذ فالتعريف بالجهة الاولى علمى وهو ان تجد اللفظ مناسبا بحروفه الاصول يعنى علمك بين اللفظين تناسبا فى اللفظ بحروفه الاصول والمعنى وبالثانية تعريف عملى وهو ان تأخذ من اللفظ ماينا سبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه (والاشتقاق) ان اعتبر فيه الموافقة فى الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب فيسمى اشتقاقا اصغر او بدونه نحو كتى وناك فصغيرا ولمناسبة فيها نحو ثلب وثلم فاكبر ويعتبر فى الاصغر موافقته فى المعنى وفى الاخيرين مناسبته فالمناسبة اعم والمشتق ماوافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه وقد يزاد فى التعريف بتغيير ما اى فى المعنى فيجوز اتحاد المعنيين على الاول دون الثانى فقتل مشتق من قتل مصدرا على الاول دون الثانى والاصل فى الاشتقاق المصدر عند البصرية والفعل عند الكوفية قيل شئ من ادلة الطرفين لايفيد شيئا بل الاصل فيه ماهو اشهر سواء فى المصدر او فى الفعل والمشتق قد يطرد كاسم الفاعل والمفعول وقد لايطرد كالقارورة فانها مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر للمايع وكذا الدبران والعيوق فانه ان اعتبر دخول معنى المشتق منه فى مفهوم المشتق باعتبار الدلالة على ذات مبهمة فطرد وان لم يعتبر دخوله بل اعتبر مرجحا لتعيين الاسم باعتبار الدلالة على ذات معينة فغير مطرد فاعتبار الصفة فى احدهما مصحح الاطلاق وفى الآخر مرجح للتسمية فالمشتق دال على صفة معينة لكن الذات مبهمة فى الصفات

دون الاسماء ثم انه لابد فى الاشتقاق من تغير ما حركة او حرفا بزيادة او نقصان والكل اما احاد (فهذه اربعة اوثناء فستة اوثلث فاربعة اورباع فواحد والجميع خمسة عشرة فالاحاد نحو نصر من النصر بزيادة حركة الصاد ونحو كاذب من الكذب بزيادة الالف ونحو سفر بسكون الفاء جمعا من السفر بنقصان فتحة الفاء والضرب من ضرب على الكوفيين ونحو صهل من صهيل بنقصان الياء (والثانى نحو ضارب من الضرب بزيادة الالف وكسرة الراء ونحو غلى من الغليان بنقصان الالف والنون وحركة الياء ونحو رجع من الرجعى بزيادة فتح الجيم ونقصان الالف ونحو ولهى من وله بزيادة الالف ونقص حركة اللام ونحو مسلمات بزيادة الالف والتاء ونقص التاء التى فى مسلمة ونحو حذر من الحذر بزيادة كسرة الذال ونقص فتح الذال ايضا (والثلاثى) نحو اضرب من الضرب بزيادة همزة الوصل وكسرة الراء ونقص فتح الضاد ونحو خاف من الخوف بزيادة فتح الفاء والالف ونقص الواو ونحو عد من وعد بنقص الواو وفتحة العين وبزيادة كسرة العين ونحو كال اسم فاعل من الكلال بنقص حركة اللام الاولى ونقص الالف بعد اللام الاولى وزيادة الالف قبل اللام الاولى (والرباعى نحو كامل من الكمال بزيادة الالف بعد الكاف وكسرة الميم ونقص الالف بعد الميم وفتحها (وقد عرفت مما تقرر ان المراد بزيادة الحركة جنسها واحدة او اكثر كذلك الحرف ووقع فى كتاب بعض انه تردد فى اعتداد حركة الآخر وفى همزة الوصل وانه عند تعدد المصدر يشتق ما هو غير مشهور عما هو مشهور على الارجح ويجوز اشتقاق المجرد من المزيد اذا كان اشهر فى المعنى كالوجه من المواجهة والمزيد من المجرد من غير بابه وانما اطنبنا الكلام لندرة المسائل فى الكتب المشهور مع توقف المرام فى المقام (فاذا تقرر هذا فاعلم ان الباء لاحظ لها من الاشتقاق لكونها حرفا

والاسم اضطرب فيه كلامهم لانه وقع فى عبارة بعض انه مشتق من السمو عند البصرية ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق وفى عبارة بعض ان اصله سمو عند البصرية ووسم عند الكوفية بلفظ الاصل ثم ذكر طريق التصرف الصرفى بشئ قريب الى الاعلال او نفس الاعلال سيذكر فى الجهة الصرفية ان شاء الله تعالى (فان قيل الاصل هنا بمعنى المشتق منه فهما متحدان قلنا لا يلايمه ماذكروا فى طريقه من التصرف الصرفى (فان قلت لم لا يجوز جريان الاشتقاق فيما جرى فيه ذلك التصرف من نحو الاعلال والادغام (قلت لا شك ان المعانى فى تلك التصرفات متحدة والاقرب تغايرها فى الاشتقاق ولعل الظاهر ان المراد من الاصل ماهو اصل المشتق اعنى المشتق منه وماذكروا من نحو التصرف الصرفى ليس بمناسب كما لم يقع فى عبارة اكثر المحققين فان قيل يجوز كون هذا التصرف فى الاشتقاق ايضا قلنا لا بد لذلك من دليل بل الظاهر من استمرارهم بعدم الذكر فى اشتقاق الكلمة عدم الجواز (ثم انه على تقدير اشتقاقه من السمو المناسبة بينهما فى اصول الحروف ظاهر واما فى المعنى فان الاسم هنا بمعنى ما بان عن المسمى والسمو بمعنى الرفعة وما بان عن المسمى دال على مسماه فيرفعه ويظهره (وقيل انه تنويه ورفعة لمسماه فان محققات الامور ليس لكثير منها اسم بل يعبر عنها باسم نوعها وجنسها والحاصل ان الرفعة مدلول التزامى للمشتق ومطابق للمشتق منه وهذا المعنى اى الرفعة من قبيل المرجح وهو الظاهر ويمكن اعتباره مصححا فعلى الاول غير مطرد وعلى الثانى مطرد ولعلك تستعين على كل منهما بماذكر فى جهة الوضع وبماذكر عرفت انه من قبيل الاشتقاق الاصغر لظهور المناسبة فى المعنى وكذا فى اللفظ مع الترتيب فى الحروف ثم التغيير بنقص حركة السين وزيادة حركة الميم ونقص الواو وزيادة الهمزة فيكون بنقصان حركة زيادة حركة وبنقصان حرف زيادة حرف

فيكون بنقصان حركة وزيادة حركة وبنقصان حرف وزيادة حرف فيكون من قبيل الرباعي كتكامل من الكمال وان لم يعتبر همزة الوصل فمن قبيل الثلاثي كعد من وعد وان اعتبر ان اصل بسم سمو كما حكي عن النحاس وحسن كما ذكر في اللغوية فلا اشتقاق له اصلا اذ سقوط حركة السين لضرورة حرف الجر او من قبيل الاحادي ان فرض هو بنقصان الحركة كنصر من نصر لا يخفى ان هذا الفرض مبني على جواز اتحاد معنى المشتق والمشتق منه الا ان يثبت المغايرة بينهما معنى واما على تقدير اشتقاقه من الوسم فمن قبيل الاحادي ان لم يعتبر همزة الوصل في الاشتقاق لانه بنقص الواو فقط وان اعتبر هو لان اصله باسم سقط من اللفظ للوصل ومن الخط لكثرة الاستعمال فمن الثنائي بزيادة حرف ونقص حرف كما في مسلمات من مسلمة (الله) قيل ليس بمشتق لان في الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه تقدم المشتق منه على المشتق وذا ليس بجائز في اسمائه تعالى ولا يخفى ان التقدم في الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني في الذات حتى يلزم الحدوث على ان تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز الا ان يقال هذا وان لم يقتض ذلك لكنه موهم وفي مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له تعالى وقيل انه مشتق فاختلفوا فيه اختلافا كثيرا (الاول من الالوهية بمعنى العبادة حسبما نص عليه القاموس ونقل عن الجوهري قال القاضي البيضاوي واشتقاقه من الالهة والوهية بمعنى عبد وقال المولى ابو السعود ويشترط ان يكون اسما منها بمعنى المألوه كالكتاب بمعنى المكتوب لا صفة والفرق ان الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعين فمركب من ذات مبهمة ومن معنى معين فباي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كاسمي الفاعل والمفعول وفي الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص

فدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان المعنى على الذات كما فى الصفة والثانى من اله الرجل يأله اذا تحير اذ العقول تتحير فى معرفته ذاتا ولذا قالوا ان ذاته تعالى لا يدرك كنهها فى هذه النشأة وبعضهم اراد من هذا النفى امكانه وبعضهم وقوعه والثالث من الهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن اليه بذكره والارواح تسكن الى معرفته (والرابع من اله اذا فزع من امر نزل عليه وآلهه غيره اذا اجاره اذ العائذ به تعالى يفزع اليه وهو يجيره وامنه حقيقة اوفى زعمه (والخامس من اله الفصيل اذا اولع بامه اذ العباد يولعون بالتضرع اليه فى الشدائد يعنى مألوهون ومولعون فى التضرع اليه فى كل الاحوال (والسادس من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة فى وجوه فقيل اله بابدال الواو همزة كاشاح ووشاح والوله عبارة عن المحبة الشديدة ايضا (والسابع من الهت بالمكان اذا قمت به اذ كل موجود قائم به تعالى (والثامن من الالهية وهى القدرة على الاختراع فالله تعالى قادر ومخترع وبعضهم عد هنا كون اصل الله له لعله غلط من اشتباه التصرف الاشتقاقى بالتصرف الصرفى يظهر لمن رجع بالكتب المعتبرة كالبيضاوى والدر المصون * ثم اعلم ان الجلالة اصلها اله او الاله كما يفصل فى الصرفية ان شاء الله تعالى والمعتبر فى اشتقاقها اما نفسها او اصلها فعلى التقديرين فلنعتبر بالاول اعنى كون الاشتقاق من الالوهية لشهرته وانسبيته حتى يقاس غيره عليه فاشتقاق نفس لفظ الله من الالوهية بنقص ضمة الهمزة وبزيادة فتحة عليها وكذا بنقص ضمة اللام ايضا اذ الحرف المشدد حرف مكرر فالاشتقاق بزيادة حركة ونقصها وزيادة حرف ونقصها فى قبيل رباعى اذ الاعتبار بجنس الحركة او الحرف لا شخصها واشتقاق اله الذى اعتبر اصل الله

من الالوهية ايضا بنقص ضمة الهمزة وبزيادة كسرتها ونقص ضمة اللام وزيادة فتحها وبنقص الواو والياء والتاء وبزيادة الالف فمن الرباعى ايضا ففيما ابقى دليل على ما القى اذ العارف يكفيه الاشارة ولا يخفى انه على التقديرين اشتقاق اصغر ومما لا يطرد لان المعنى انما روعى لترجيح التسمية (والرحمن) صفة مشتقة من الرحمة على ما فى الدر وغيره وهو الموافق لمذهب من جعل المصدر اصلا فى الاشتقاق بل لقول من جعل الاشهر اصلا اذ لا شك فى شهرة الرحمة بالنسبة الى الرحمن بل الى رحم ماضيا وقيل من رحم كالغضبان من غضب وهو المشهور وقيل ليس بمشتق لان العرب لم يعرفه لقولهم وما الرحمن قيل اجاب عنه ابن العربى انهم انما جهلوا الصفة دون الموصوف ولذلك لم يقولوا ومن الرحمن ولعل الحق فى الجواب ان جهلهم انما هو للذات التى قام بها هذه الصفة اعنى الرحمة لا نفس الصيغة فان قيل ان الرحمن صفة مشبهة وهى لازمة ورحم متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى قلت بعد تسليم الامتناع الاشتقاق انما كان بعد جعله لازما بمنزلة الافعال الغريزية بنقله الى رحم من باب حسن قيل نقلا عن المفتاح والفائق هذا مطرد فى باب المدح والذم فعلى تقدير اشتقاقه من الرحمة بنقص التاء وبزيادة الف والنون فمن باب الثنائى من قبيل نقص الحرف وزيادته نحو مسلمات ومن رحم بنقص حركة الحاء وبزيادة حرفى الواو والنون فثنائى ايضا لكن من قبيل نقص الحركة وزيادة الحرف الا انهم لم يكتبوا الالف عند استعماله مع اللام واما عند الاضافة فاستحسنوا كتابتها كما فى قولهم رحمان الدنيا والآخرة وعلى التقديرين فاشتقاق اصغر والظاهر انه من قبيل ما يطرد بالنظر الى اصل الوضع واما عدم استعماله فى غيره تعالى فلعله امر عارض عليه (والرحيم) كالرحمن فى انه اما مشتق من الرحمة او رحم وكونه من الثنائى ونوعيه الاان اشتقاقه مجمع وكونه مما يطرد قطعى (واما من جهة الصرف الذى هو علم

يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيأتها فالاسم عند
البصريين ناقص واوى من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدودم اذا صله
سمو بضم السين او كسرها ولما كثر استعماله اريد تخفيفه فى الطرفين
فعمدوا الى الآخر فوجدوا واو امتعاقبة عليه الحركة الاعرابية مع ثقلها
فحذفوها ونقلوا حركتها المعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا
حركة السين لئلا يجحف الكلمة ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون فان
الابتداء بالساكن وان لم يمتنع فى نفسه بل كان موجودا فى غير العربية
كالعجم لاسيما الخوارم عند كون تلك الحروف من الصامتة لا من
المصوتة لكنه ليس بجائز فى العربية لكون لغتهم على غاية الاحكام
وفى الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقف على الحركة مع امكانه
بلاشبهة ومن ادعى الامتناع مطلقا للتجربة فقد رده المحقق
الشريف بانه حكاية عن لسانهم المخصوص فلا يقوم حجة على الغير
ومن استدل عليه بالاستقراء فان كان ناقصا لبس بمفيد وان تاما
فبعد تسليمه لا يدل الا على عدم الوقوع وعدمه لا يستلزم الامتناع
*فان قيل اللازم مما ذكرت كون الحذف اعتباطا اى غير قياس كما صرح فى
الشافية ولم لا يجوز كون الحذف على قياس كما فى بعض شروح المقصود
من انه نقلت حركة الواو الى ماقبلها لكونها حرف علة ومتحرك
وماقبلها حرف صحيح ساكن فاعطى حركتها اليها فحذف الواو
لاجتماع الساكنين من الواو والتنوين ومن انه اسقط ضمة الواو
للثقل فاجتمع الساكنان ايضا* قلت انه لو تم هذا الدليل لجرى فى نحو
دلو وظبى وتحقيقه ان هذا النوع من الاعلال مختص بالاجوف
دون الناقص ولذا لم يعل نحو غزو ورمى والضمة وان ثقلت لكن
سكون ماقبلها يقاوم ثقلها ثم انه انما جعل حركة الهمزة كسرة
لان الكسرة اصل فى تحريك الساكن كما قالوا الساكن اذا حرك
حرك بالكسر ولان حركة السين كسرة فى الاصل مطلقا لان